

النفط الكويتي يتراجع إلى 43.26 دولار للبرميل

وانتهت عقود خام برنت جلسة أمس بتراجع 2 سنت لتبلغ عند التسوية 43.08 دولار للبرميل، في حين سجلت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط عند التسوية 40.62 دولار للبرميل بانخفاض قدره سنت واحد.

التعاملات الأخيرة، في جلسة متقلبة مع القلق حيال أمور من شأنها أن تعرقل تعافي الطلب على الخام. وتستمر الزيادة في حالات الإصابة الجديدة داخل الولايات المتحدة بالضغط على الأسعار، حيث إنه من المحتمل أن تعيق عملية التعافي في الطلب على الوقود.

هبط سعر برميل النفط الكويتي بواقع 79 سنتاً، ليصل إلى 43.26 دولار، مقارنة مع 44.05 دولار للبرميل يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. عالمياً، تراجعت أسعار النفط هامشياً عند تسوية

السوق بحاجة إلى محفزات جديدة لكسر حالة الجمود الأخيرة

البورصة تتراجع عند الإغلاق وسط تزايد وتيرة التداولات



معالجة تلك التداويات وفق آلية مرنة تتيح توزيع الخسائر على مدة سنوات معينة. وتابع ديباب بالقول: «إلى ذلك، معاودة فتح الأنشطة الاقتصادية كالمجمعات والمحلات التجارية ومعاودة الموظفين إلى أعمالهم في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص بنسبة 30% التي ستزيد إلى 50% في المرحلة القادمة، كذلك معاودة فتح حركة الملاحة الجوية ابتداءً من أول أغسطس المقبل نهائياً وإياباً بنسبة تشغيل لا تزيد عن 30% سيكون حافزاً في الفترة القادمة». وبحسب ديباب، يبقى الانتهاء والسيطرة الكاملة على فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وارتفاع أسعار النفط ومعاودة الرجعية إلى الشركات والبنوك المدرجة ببورصة الكويت مع تعافي الاقتصادات العالمية هي العوامل الأساسية المحفزة للمرحلة المقبلة.

بنحو 9.23%. وتصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 18.76 مليون سهم بقيمة 3.38 مليون دينار ليستقر السهم عند الإقفال عند سعر 181 فلساً. من جانبه، قال نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، راشد ديباب، إن السوق الكويتي تواصل التحرك بشكل جانبي (عرضي) حيث يحتاج إلى محفزات جديدة تقوده إلى كسر حالة الجمود الأخيرة. وقال رائد ديباب: «يبدو أن البورصة قد تجاوزت في الوقت الراهن إقصاحات البنوك لخسائر تأجيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر في ظل التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي الذي وجه البنوك إلى

تراجعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأربعاء، حيث هبط مؤشرها العام 0.26%، وانخفض السوق الأول 0.35%، وتراجع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنفس النسبة البالغة 0.03%. وزادت سيولة البورصة 13.5% إلى 22.1 مليون دينار مقابل 19.47 مليون دينار بالأمس، كما ارتفعت أحجام التداول 23.7% إلى 116.01 مليون سهم مقابل 93.77 مليون سهم بجلسة الثلاثاء. وسجلت مؤشرات 6 قطاعات هبوطاً بصدارة الخدمات الاستهلاكية بتراجع نسبته 0.56%، بينما ارتفع 3 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بنمو قدره 0.74%. وجاء سهم «أسيا» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 4.92%، فيما تصدر سهم «ساحل» القائمة الخضراء مُرتفعاً

«التأمينات الاجتماعية»: تحويل أكثر من مليار دينار لأصحاب المعاشات والبطالة



أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أنها بدأت بتشغيل نظام حجز المواعيد المسبقة للمراجعين الراغبين بإنجاز معاملاتهم الغير متوفرة حالياً عبر موقعها الرسمي، وذلك لاستقبالهم اعتباراً من 12 يوليو الجاري، تنفيذاً لخطة العودة التدريجية. وقال مدير عام المؤسسة مشعل عبدالعزيز، إن المؤسسة مستمرة بأعمالها، ولم تتوقف أو تنقطع خدماتها التأمينية والإلكترونية، وعملاتها الاستثمارية والمالية والإدارية منذ بداية فترة تعطيل الجهات الحكومية وحتى تاريخه. وأوضح أن أعمال الفرق التطوعية التي عملت داخل المؤسسة بجميع قطاعاتها بالإضافة إلى فرق العمل التي عملت عن بُعد أسفرت عن إنجاز أكثر من 224 من 3200 ميجاوات في أكثر من مليار دينار كويتي للبنوك وذلك لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين للأخصية والبطالة. وكشف عبدالعزيز أن تلك الفرق أيضاً قامت بالرد على أكثر من 50 ألف استفسار من المواطنين عبر حسابات المؤسسة بواقع التواصل الاجتماعي والخدمة الهاتفية.

وتابع: «تسهيلاً للمواطنين تم إضافة العديد من الخدمات الإلكترونية في الموقع الرسمي وتطبيق ذخر، حيث كان في تاريخ 12 مارس السابق عدد الخدمات الإلكترونية ونية المقدمة 12 خدمة، وتم زيادتها لتصل حالياً إلى 36 خدمة الكترونية، وجاري العمل على تقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية والتي سنعلن عنها تباعاً». وأوضحت المؤسسة أنها حرصت

السيولة المحلية في الكويت ترتفع 3.3 بالمئة خلال مايو

ارتفع حجم السيولة المحلية في دولة الكويت بختام شهر مايو 2020 بنسبة 3.32% سنوياً، بحسب الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، اليوم الثلاثاء. وسجلت السيولة المحلية في القطاع المصرفي الكويتي «عرض النقد 2» خلال مايو / أيار الماضي 39.51 مليار دينار (128.68 مليار دولار)، مقابل 38.24 مليار دينار (124.54 مليار دولار) بنفس الشهر من 2019. وعلى أساس شهري، زادت السيولة المحلية في الكويت بنسبة 1.90% عن مستواها في أبريل 2020 البالغ 38.77 مليار دينار. ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع النقود الجارية والحسابات ودائع الأجل وحسابات التوفير. وكشفت الإحصائية أن قيمة النقد المتداول والمسكوكات بفتاوتهم المختلفة بلغت في مايو الماضي 2.41 مليار دينار، مقارنة بـ 2.06 مليار دينار بذيات الشهر من العام السابق، بارتفاع 16.99%. ولقحت إلى أن النقد المتداول والمسكوكات في الشهر الماضي توزع بين 2.38 مليار دينار إجمالي أوراق النقد المتداول، و29.26 مليون دينار قيمة المسكوكات.

هيئة أسواق المال تطالب الشركات بالإفصاح عن تأثيرات «كورونا»

رقم	الاسم	نوع الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
1	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
2	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
3	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
4	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
5	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
6	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
7	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
8	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
9	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية
10	البنك الكويتي	الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية

أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية أمس الأربعاء التعميم رقم 7 لسنة 2020، بشأن الإفصاح عن تأثير الأحداث الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على البيانات المالية. ودعت الهيئة في بيان الإلصاح الخاص المرخص لهم والشركات المدرجة في البورصة إلى ضرورة القيام بالإفصاح عن تأثير هذه الظروف الاستثنائية الخاصة بفيروس كورونا المستجد على أداء الشركة، ومركزها المالي، وذلك وفقاً للنموذج المرفق في هذا التعميم. وتابعت أنه يتوجب على الشركات المدرجة القيام بالإفصاح عن هذا النموذج في توقيت متزامن مع الإفصاح في البورصة عن أول نتائج مالية بعد تاريخ صدور هذا التعميم، ويأتي قرار الهيئة نتيجة للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن القرارات الاحترازية لمنع انتشار هذا الفيروس، وأثرها على نتائج أعمال

«التواصل الحكومي» يوضح إرشادات خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية

إرشادات عامة لإعادة فتح النشاط المالي والمصرفي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط التجاري، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط التعليمي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الثقافي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الرياضي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الاجتماعي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الصحي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط البيئي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الترفيهي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط السياحي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الثقافي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الاجتماعي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الصحي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط البيئي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط الترفيهي، وإرشادات عامة لإعادة فتح النشاط السياحي.

أعلن مركز التواصل الحكومي في الكويت عن إرشادات أنشطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية في البلاد. وبحسب بيان المركز على حسابه في تويتر، فإن أبرز تلك الإرشادات وتأتي على رأس الأولويات هو الالتزام بالاشتراطات الصحية العامة كالتباعد الجسدي، والحماية الشخصية وتشجيع العمل

الأردن ينوي توليد نصف كهربائه من مصادر محلية في 10 سنوات

الماضية ستضيف قدرات إجمالية 2400 ميجاوات بحلول نهاية العام الحالي. وأضافت أن الأردن سيخفض الوجود المستورد وسيزيد مصادر الطاقة المحلية في إطار مسعاها للاكتفاء الذاتي، ويستورد الأردن حالياً أكثر من 93% من مجمل إمداداته من الطاقة ويقل كاهله فاتورة سنوية بقيمة 2.5 مليار دينار (3.5 مليار دولار) تشكل 8 بالمئة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وتضع ضغوطاً على اقتصاده. وقالت زواتي إن القطاع الخاص استثمر مئات الملايين في مشاريع متجددة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السنوات القليلة

السعودية توافق على تطبيق قرار «التعاون الخليجي» بالعمل في إطار الاتحاد الجمركي

وافق مجلس الوزراء السعودي، في اجتماعه الأخير، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على تطبيق قرار المجلس الأعلى للتعاون الخليجي، بالعمل المشترك في إطار الاتحاد الجمركي. وصدر قرار المجلس الأعلى للتعاون الخليجي، في دورته (الأربعين) التي عقدها في الرياض بتاريخ 10 ديسمبر 2019م، وشمل قرار المجلس الأعلى للتعاون الخليجي، الموافقة على أن تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باعتماد وتنفيذ القرارات اللازمة لمطالبات العمل المشترك في إطار الاتحاد الجمركي، على النحو الوارد في القرار.

أصواماكان متوقعا اقتصاد منطقة اليورويتراجع 8.7 بالمئة في 2020

أعلنت المفوضية الأوروبية، أنها تتوقع تراجع إجمالي الناتج الداخلي في منطقة اليورو بنسبة 8.7% العام الجاري قبل أن يتحسن في 2021 (+6.1%)، وهي نسبة أسوأ مما كان متوقعا في مطلع مايو. وقال نائب رئيس المفوضية الأوروبية فلاديس دومير وفيسكي في بيان، إن «التداعيات الاقتصادية للعزل أقدم مما توقعنا في البداية. لئلا نواجه مخاطر عديدة بينها موجة ثانية من الإصابات» بـكوفيد-19. وكانت بروكسل متضرة بشكل خاص من الركود في إيطاليا واسبانيا وفرنسا، مع تراجع إجمالي الناتج الداخلي بأكثر من 10% في 2020. وستشهد اسبانيا تراجع إجمالي الناتج الداخلي لديها بنسبة 11.2% في 2020 قبل أن يتحسن في 2021 (+6.1%)، فيما سيتراجع في اسبانيا بنسبة 10.9% في 2020 ثم يتحسن في السنة التالية ليصل إلى +7.1%. أما في فرنسا فيمكن أن يتراجع بنسبة 10.6% هذه السنة ثم يتعشش ليصل إلى 7.6% العام التالي.

أونصة الذهب تتجاوز 1800 دولار للمرة الأولى منذ 2011

تجاوز سعر أونصة الذهب 1800 دولار، أمس الأربعاء، لأول مرة منذ العام 2011، إذ استفاد المعدن الثمين من وضعه كملأ آمن في وقت يتغير تقني كوفيد-19 - مخاوف اقتصادية عالية. وبلغ سعر أونصة الذهب 1800.86 دولارا في سوق لندن للسبائك، وهو أعلى مستوى له منذ ثماني سنوات ونصف في وقت زادت جاذبية المعدن بالنسبة للمستثمرين جاذبية المعدن، بحسب فرانس برس. وقال كبير المحللين لدى شركة

وقالت وزيرة الطاقة هالة زواتي إنه بحلول عام 2030 فإن 48.5% من توليد الكهرباء في البلاد في «استراتيجية قطاع الطاقة 2020-2030» التي وافقت عليها الحكومة وكشف النقاب عنها يوم أمس الثلاثاء، ستأتي من مصادر محلية للطاقة. وتبلغ النسبة حاليا 15% فقط. وقالت زواتي إن المملكة ستخفض تدريجياً الاعتماد على الغاز الطبيعي المستورد لمحطاتها للكهرباء بتوسيع إنتاج النفط الصخري، بما في ذلك تليزيم مشروع بعدة مليارات الدولارات هذا العام، إلى جانب قدرات توليد الكهرباء من المصادر المتجددة